

Distr.: General
30 November 2004
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والخمسون
البند ٧٧ من جدول الأعمال
استعراض شامل لكامل مسألة عمليات
حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات

تعزيز قدرة أفريقيا على حفظ السلام

تقرير الأمين العام

موجز

طلبت الجمعية العامة من الأمين العام في قرارها ٤٨/٥٧ بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، أن يقدم إليها في دورتها التاسعة والخمسين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار، بما في ذلك دعم تعزيز قدرة أفريقيا على حفظ السلام. وأشار الأمين العام في تقريره المؤرخ ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ (A/58/694، الفقرة ٩٣)، إلى أنه سيقدم تقريراً شاملاً عن تعزيز قدرات أفريقيا على حفظ السلام. وتطلعت اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام في تقريرها المؤرخ ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ (A/57/19، الفقرة ٧٦) إلى تقديم التقرير آنف الذكر في نهاية عام ٢٠٠٤. ويقدم التقرير الحالي وفقاً لطلب الجمعية العامة.

أولا - مقدمة

١ - حثت الجمعية العامة، في قرارها ٤٨/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، الأمم المتحدة على المساهمة، حسب الاقتضاء، في تعزيز قدرة الاتحاد الأفريقي على نشر بعثات دعم السلام، وطلبت إليّ أن أقدم إلى الجمعية في دورتها التاسعة والخمسين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار.

ثانيا - دور المنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية في حفظ السلام

٢ - منذ تقرير الأخير المؤرخ ١٢ شباط/فبراير ١٩٩٩ حول تعزيز قدرة أفريقيا على حفظ السلام (A/54/63)، واجهت الأمم المتحدة فيضا هائلا من الطلب على عمليات حفظ السلام. واليوم هناك ما يزيد على ٥٣ ٠٠٠ من القوات والمراقبين العسكريين والشرطة المدنية يخدمون في ١٧ بعثة من بعثات الأمم المتحدة حول العالم. وأكثر من نصف هذا العدد موجود في أفريقيا. ففي العام الماضي وحده، أذن مجلس الأمن بإيفاد بعثتين جديدتين إلى بوروندي وليبيريا، وقام بتمديد البعثتين الحاليتين الموفدتين إلى كوت ديفوار وجمهورية الكونغو الديمقراطية. ويجري حاليا التخطيط لإيفاد بعثة متعددة العناصر إلى السودان.

٣ - وخلال هذه الفترة قام الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية، مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بدور متعاظم الأهمية في حفظ السلام والأمن في منطقتها. ومن بين عمليات حفظ السلام السبع التي تقوم بها الأمم المتحدة في أفريقيا هناك أربع منها مؤلفة من قوات أفريقية "معاد نديها بتبعية مختلفة" كانت قد نُشرت في الأصل تحت رعاية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أو الاتحاد الأفريقي.

٤ - وتمثل حالة السودان مؤشرا للشراكة الجديدة التي ظهرت في السنوات الأخيرة بين الأمم المتحدة والمنظمات الأفريقية الإقليمية منها ودون الإقليمية في مجال حفظ السلام. وقد أوفدَتْ في آب/أغسطس ٢٠٠٤، بناء على طلب الاتحاد الأفريقي، فريقا من خبراء الأمم المتحدة إلى أديس أبابا والسودان لدعم التخطيط لبعثة موسعة إلى دارفور. وقد وضع الفريق خطة شاملة تحدد مفهوم العمليات ومتطلبات الدعم لبعثة موسعة للاتحاد الأفريقي. كما قدمت الخطة شروطا لتعزيز قدرة مقر الاتحاد الأفريقي على إدارة مثل هذه العملية. وقد قررت الأمم المتحدة فيما بعد أن تنشئ خلية صغيرة لتقديم المساعدة تابعة للأمم المتحدة مقرها أديس أبابا، تحت سلطة ممثلي الخاص إلى السودان. وسوف تدمج في نهاية المطاف هذه الخلية التي تتألف من خبراء في المجال السياسي والعسكري والشرطي والسوقي والمالي، في فرقة عمل معنية بدارفور تابعة للجنة الاتحاد الأفريقي.

٥ - كما تم تكثيف التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات دون الإقليمية، مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ففي الفترة من ١٦ نيسان/أبريل إلى ٢ أيار/مايو ٢٠٠٣، وبناء على طلب الأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، قدمت إدارة عمليات حفظ السلام المشورة السوقية والمالية إلى الجماعة حول تطوير خطط الدعم والتكاليف المقدرة لإنشاء بعثة الجماعة في كوت ديفوار. كما قدمت بعثة الأمم المتحدة في سيراليون مساعدة تقنية مفيدة للجماعة من أجل التخطيط لبعثة الجماعة في ليبيريا، وأدت دورا بالغ الأهمية في نشر القوات الأولى للجماعة في ليبيريا ودعمها سوقيا. أما في كوت ديفوار، فإن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية يتعاونان معا وثيقا على دفع العملية السلمية إلى الأمام والعمل معا في لجنة الرصد التي يرأسها الممثل الخاص للأمين العام.

٦ - يتعاون ممثلي الخاص لغرب أفريقيا معا مع الدول والمنظمات في المنطقة دون الإقليمية على معالجة مشاكل الأمن الحساسة عبر الحدود، مثل الاتجار غير المشروع بالسلاح والمخربين. كما يعملون معا على وضع استراتيجية مشتركة لمنع نشوب الصراعات وتوطيد السلام في منطقة نهر مانو.

٧ - وفي شرق أفريقيا، تدعم الأمم المتحدة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ وشرعت في عمل تحضيري حول أفضل الوسائل لدعم جهود الأطراف المعنية لتنفيذ اتفاق سلام بين حكومة السودان والحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان.

ثالثا - دور القوة الاحتياطية الأفريقية في نظام الرد المرن الناشئ

٨ - ترك تحول منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقي، الذي رافقه ظهور هيكل أممي قاري جديد مؤسس على مبادئ فريق الأعمال التابع للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، آثارا عميقة على مستقبل حفظ السلام في أفريقيا. ومن بين الأمور الجديرة بالملاحظة على نحو خاص مؤتمر القمة الثالث للاتحاد الأفريقي الذي انعقد في أديس أبابا من ٦ إلى ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٤، والذي اعتمد خلاله الاتحاد الأفريقي، رسميا، بموجب مقرره Assembly/AU/Dec.35 (III)، وثيقة إطارية للسياسات بشأن إنشاء القوة الاحتياطية الأفريقية ولجنة الأركان العسكرية.

٩ - ووفقا للوثيقة الإطارية للسياسات، التي تم تحضيرها من قبل رؤساء أركان الدفاع الأفريقيين بمساعدة من الأمم المتحدة، فإن على كل من المناطق دون الإقليمية الخمس أن

تنشئ لواء احتياطيا بحلول عام ٢٠١٠، مؤلفا من وحدات متمركزة على الصعيد الوطني ومتاحة للنشر السريع تحت رعاية الاتحاد الأفريقي، أو منظمة دون إقليمية، مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أو الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي أو ائتلاف الراغبين دون الإقليمي. وسوف تساهم القوة الاحتياطية الأفريقية، ذات القدرة العسكرية في الأساس، في النطاق الكامل لسيناريوهات حفظ السلام، من عمليات مراقبة وقف إطلاق النار إلى عمليات معقدة متعددة الأبعاد لحفظ السلام وإنفاذ السلام.

١٠ - وفي فترة تتميز بتعارض المتطلبات الأمنية، يمثل تصميم الاتحاد الأفريقي على المضي قدما في برنامج الطموح للسلام والأمن، مؤشرا سارا على رغبة الدول الأعضاء في الاتحاد في المساهمة بتحمل أعباء حفظ السلام والأمن في القارة. وكما لوحظ سابقا، فإن مداخلات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في سيراليون وليبيريا وكوت ديفوار وبعثة الاتحاد الأفريقي في بوروندي، ساعدت إلى حد بعيد على تجنب المزيد من سفك الدماء في تلك البلدان وعلى هينة الظروف لنشر عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام على نطاق كامل. وإني لأنوّه بجهودها وأرحب بمقرر جمعية الاتحاد الأفريقي الذي اعتمد مفهوم القوة الاحتياطية الأفريقية.

١١ - ولقد ساعدت الانجازات الهائلة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي على إبراز النواحي الأكثر إيجابية للشراكة مع المنظمات الأفريقية. وعلى أي حال، فإن على المجتمع الدولي أن يكون حريصا، في سعيه إلى تعزيز "الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية"، على تجنب إيجاد بيئة إنعزالية تكون فيها الدول الأعضاء هي المساهم الوحيد في حفظ السلام ضمن منطقتها. وكما ذكّرتُ في الاجتماع الخامس رفيع المستوى بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الذي عُقد في نيويورك في تموز/يوليه ٢٠٠٣، ينبغي أن تكون رؤية المجتمع الدولي للأمن العالمي رؤية تعتمد على موارد ومشروعية شبكة من الآليات الفعالة المتعددة الأطراف والمتداخلة/الإقليمية والعالمية - تتميز بالمرونة والاستجابة لعالمنا الذي يتغير ويندمج على نحو سريع.

١٢ - وتوحي تجارب السنوات القليلة الماضية بأن هذا الهيكل الأمني المتعدد المستويات بسبيله بالفعل إلى البزوغ. ويتمثل التحدي اليوم في تجاوز الترتيبات الظرفية والعمل على أن يحل محلها نظام قادر على إحداث استجابة سريعة ومرنة للأزمات في أفريقيا وفي أماكن أخرى. وإن تطوير القوة الاحتياطية الأفريقية من شأنه السماح للدول الأعضاء الأفريقية بالمساهمة على نحو أكثر فعالية في كل من عمليات حفظ السلام الأفريقية وتلك التي تكون بقيادة الأمم المتحدة في أفريقيا وفي أماكن أخرى. لذلك ستكون هذه القوة إضافة مستحبة

إلى المجموعة الحالية من الأدوات المتاحة للمجتمع الدولي لإدارة الأزمات في أفريقيا وفي أنحاء أخرى من العالم.

رابعاً - الطريق إلى الأمام

١٣ - لن يتمكن الاتحاد الأفريقي من تنفيذ برنامجه متعدد الجوانب دون الدعم الدائم من المجتمع الدولي. وهو إذ يدرك ضخامة هذا التحدي، فقد عمد إلى أن يناشد أيضاً شركاء المنظمة الدوليين المتعاونين، في قراره بشأن اعتماد وثيقة إطار السياسات المتعلقة بإنشاء القوة الاحتياطية الأفريقية، وخاصة مجموعة الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، والشركاء الشائينين، أن يقدموا الدعم المطلوب لتيسير إنشاء القوة.

١٤ - وفي هذا الخصوص، أرحب بالالتزام الذي قطعه أعضاء مجموعة الثمانية في آخر مؤتمر للقمّة عقد في سي آيلند (الولايات المتحدة الأمريكية) في حزيران/يونيه ٢٠٠٤، وذلك لتدريب، وحسب الاقتضاء، تجهيز ٧٥ ٠٠٠ من حفظة السلام مع حلول عام ٢٠١٠، كجزء من خطة لتوسيع قدرة عمليات دعم السلام على الصعيد العالمي، وخاصة في أفريقيا. وسوف تواصل الأمم المتحدة المساهمة مساهمة فعالة في كل المشاورات والاجتماعات التنسيقية ذات الصلة، وهي على أتم الاستعداد لوضع خبرتها تحت تصرف مجموعة الثمانية وشركائها الأفارقة.

١٥ - ولقد أبدى الاتحاد الأوروبي، الذي يمد يد العون إلى أفريقيا، بما في ذلك من خلال إنشاء مرفق أفريقي للسلام بمبلغ ٢٥٠ مليون يورو، التزامه بتعزيز قدرة الاتحاد الأفريقي على إجراء عمليات دعم السلام. وقد أثبت مرفق السلام بالفعل جدواه في تغطية نسبة كبيرة من تكاليف بعثة مراقبي الاتحاد الأفريقي في دارفور. كما أنه يقدم الأموال ليتمكن الاتحاد الأفريقي من تعزيز قدرات موظفيه في مجال السلم والأمن قريبا. وإني لأنوه بالاتحاد الأوروبي للدعم الذي قدمه حتى الآن، وأرحب بإعلانه في ٦ تموز/يوليه ٢٠٠٤ الذي أكد فيه مجددا نيته الاستمرار في دعم البرامج والأنشطة الموجهة نحو تعزيز آليات السلم والأمن في أفريقيا.

١٦ - وحتى الآن فإن الأمم المتحدة تركز في المقام الأول على بناء قدرة الدول الأفريقية المساهمة، فرادى، بالقوات للمشاركة في عمليات حفظ السلام التي تقودها الأمم المتحدة. ففي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، مثلا، نظمت إدارة عمليات حفظ السلام مؤتمرا في فريتاون تحت عنوان "شركاء في حفظ السلام: قضايا الدعم السوقي للأمم المتحدة والبلدان المساهمة بقوات"، وذلك لاستكشاف طرق لتعزيز الاستعداد العملي للبلدان الأفريقية المساهمة بقوات من خلال الدعم السوقي على نحو أفضل. وفي العام نفسه، قدمت إدارة عمليات حفظ

السلام دورات تدريبية على حفظ السلام في السنغال وناميبيا، ودورة تدريبية لمرحلة ما قبل الانتشار لفرقة العمل لجنوب أفريقيا التابعة لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ودورة تدريبية في بعثة الأمم المتحدة في سيراليون من أجل بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار. كما تم تنظيم زيارات إلى المراكز الوطنية للتدريب على حفظ السلام في السنغال وغانا وزامبيا وزمبابوي وجنوب أفريقيا بهدف تحديد الاحتياجات التدريبية العامة والخاصة ومجالات التعاون المحتملة الأخرى.

١٧ - ومن الواضح أن بإمكان الأمم المتحدة أن تفعل المزيد والمزيد لمساعدة الاتحاد الأفريقي على تنفيذ برنامجه. وعلى أي حال، فإن على الدول الأعضاء أن تكون هي أيضا راغبة في تزويد المنظمة بولاية واضحة وبالموارد المطلوبة. وعلاوة على ذلك، وبسبب ضخامة التحدي القائم، فإن هناك حاجة ملحة لأن تقوم الأمم المتحدة وشركاؤها الاستراتيجيون الرئيسيون بتنسيق جهودهم ضمن إطار خطة عمل مشتركة تعكس المزية النسبية لتوفير السلام والأمن، واحتياجات ورغبات الاتحاد الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء، وأخيرا وليس آخرا، شعوب تلك البلدان التي قد جرت فيها أو قد تجري فيها عمليات حفظ السلام.

١٨ - وحتى يكون لمثل هذه الخطة تأثير فعلي، فإنها يجب أن تعالج العوامل "المجموعية" الرئيسية التي حددها الأفارقة باعتبار أنها تحول دون قيام الدول الأعضاء الأفريقية والمنظمات الإقليمية بإجراء عمليات حفظ السلام والمشاركة فيها على نحو أكثر فعالية. وتشمل هذه العوامل:

- عدم وجود مبدأ مشترك ومعايير تدريب مشتركة
- قلة المعدات ونقص الدعم السوقي، بما في ذلك قدرات النقل البحري والجوي الاستراتيجي
- نقص التمويل
- نقص القدرة المؤسسية في مجال تخطيط وإدارة عمليات حفظ السلام ضمن إطار الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية

ترد أدناه أمثلة على مبادرات ملموسة للأمم المتحدة استطاعت اتخاذها بالتعاون مع شركائها الرئيسيين من الأفارقة وغير الأفارقة.

المبدأ والتدريب

١٩ - عبر رؤساء الدول الأفريقية، تأييدا منهم للقوة الاحتياطية الأفريقية، عن تفضيلهم استخدام مبدأ الأمم المتحدة وإجراءاتها ومعاييرها في التدريب، مع تعديلها عند الضرورة لتلبي "المواصفات" الأفريقية. والمنظمة في وضع فريد يمكنها من مساعدة حفظة السلام الأفارقة على اكتساب المعرفة والمهارات التي يحتاجون إليها ليكون أداؤهم فعالا ولتتعاملوا مع القضايا الأساسية مثل القضايا الجنسانية، وقضايا حقوق الإنسان وقضايا التعاون المدني - العسكري. وفي هذا الخصوص، بذلت الأمم المتحدة قصارى جهدها لضمان تزويد الضباط من كل من البلدان المساهمة بقوات سواء منها القديمة والمستجدة، بما يستجد من معلومات حول توحيد وحدات التدريب العامة من خلال الحلقات الدراسية، مثل الحلقة الدراسية لكبار المسؤولين الإداريين والحلقة الدراسية للفريق التابع للأمم المتحدة للمساعدة في التدريب، والتتين نظمتا في أكرا ونيروبي لكل من الشرطة المدنية والضباط العسكريين.

٢٠ - ويمكن للأمم المتحدة أن تساعد أيضا، بما يتجاوز أنشطتها التدريبية الحالية، على تدريب ضباط أركان المقر من الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية عن طريق: (١) دعوة ممثلها لحضور مناورات الانتشار السريع ذات الصلة وتدريبات التخطيط التي تجربها إدارة عمليات حفظ السلام وشركاؤها؛ و (٢) ترتيب برامج لضباط أركان المقر للاتحاد الأفريقي في مقر الأمم المتحدة، بما في ذلك إدارة عمليات حفظ السلام والإدارات الأخرى، لفترات قصيرة للمراقبة، وعند الاقتضاء، للمشاركة في أنشطة تتعلق بتخطيط وإجراء وإدارة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وستكون هناك حاجة إلى تغطية التكاليف المتعلقة بهذه البرامج إما عن طريق المساهمات الطوعية وإما عن طريق الصناديق الاستثنائية التي يمكن أن تستخدم لهذا الغرض.

٢١ - ولقد عبر عدد من الدول الأفريقية عن اهتمامه بتقديم أفراد من ضباط الشرطة لإدراجهم على قائمة المستعدين للعمل عند الطلب. وهذا تطور نرحب به إذ إن الأمم المتحدة التي لديها شرطة مدنية منشورة في ١٣ بعثة - ست منها في أفريقيا - في حاجة ماسة إلى أفراد شرطة مدنية يتمتعون بمهارات لغوية وتقنية معينة. وفي هذا الخصوص، تستطيع الأمم المتحدة أن تجري برامج تدريب لمدراء الشرطة من المستوى المتوسط من البلدان الأفريقية بهدف إعدادهم لتقلد مناصب إدارية أو مناصب لها علاقة برسم السياسة في عمليات حفظ السلام.

٢٢ - وتواصل دائرة الأعمال المتعلقة بالألغام التابعة للأمم المتحدة العمل على تنسيق التدريب على الأعمال المتعلقة بالألغام وتقديم مواد وإجراءات للتوعية بمخاطر الألغام

تستخدمها بعثات الأمم المتحدة المتعددة التخصصات ووكالات الأمم المتحدة ذات العلاقة. وهي تساعد في تدريب نخبة من الأفراد، مثل القوات الكينية المنشورة في بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، لتبقى متفقة مع المعايير الدولية للأعمال المتعلقة بالألغام. كما تدعم هذه الدائرة بناء القدرة على الأعمال المتعلقة بالألغام، بما في ذلك مساعدة الحكومات، مثلما هو الحال في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وذلك امتثالا للالتزامات المنبثقة عن معاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد. ويمكن توسيع هذه الترتيبات.

الدعم السوقي

٢٣ - يُعتبر الآن تيسير التعاون السوقي مع فرادى الدول المساهمة بقوات أو منظمتها دون الإقليمية جانبا هاما من جوانب حفظ السلام الذي تقوم به الأمم المتحدة. والتعاون السوقي بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة مفيد للطرفين، وذلك حين تتسلم أي من المنظمتين المسؤولية عن بعثة لحفظ السلام من الأخرى. ويمكن توسيع هذا التعاون بشكل منهجي ليشمل تبادل المعلومات، وصلاحية العمل تبادليا بالمعدات، والتدريب التقني، وتيسير التنسيق مع البلدان المساهمة بقوات.

٢٤ - ورثما يطور الاتحاد الأفريقي القدرة على دعم عملياته في مجال حفظ السلام تطورا كاملا، فقد تنظر الأمم المتحدة في نماذج من التعاون مع الاتحاد الأفريقي في مجال السوقيات. فمثلا، لو حصلت بعثة لحفظ السلام بقيادة الاتحاد الأفريقي على ولاية من مجلس الأمن وزُودت بموارد كافية من قبل الجمعية العامة، أمكن للمنظمة أن تقدم لها كامل دعمها السوقي.

٢٥ - وهناك طريقة أخرى لدعم الاتحاد الأفريقي في مجال السوقيات تتمثل في إذن الدول الأعضاء بإنشاء صندوق دائر يستهدف السماح للدول الأعضاء الأفريقية بالحصول على المعدات من بعثات حفظ السلام التي هي قيد التصفية في أفريقيا على أساس قرض قصير الأجل أو شراء المعدات من مخزون الاحتياطي الاستراتيجي للأمم المتحدة وعقود منظومة الأمم المتحدة. ويمكن أن تكون لهذا مزية إضافية تتجلى في تيسير صلاحية العمل تبادليا.

٢٦ - ويمكن للأمم المتحدة أيضا أن تيسر أمر صلاحية العمل بالمعدات تبادليا بتعزيز استخدام مجموعة مشتركة من المعدات في منطقة خاصة ببعثة معينة ومشاطرة قوائم المعدات الموحدة (المركبات، وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، والمعدات الطبية) المستخدمة في عملياتها في أفريقيا. كما يمكن للمنظمة أن تتشارك في قائمة مورديها مع الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية حتى تستطيع هذه الوصول العام إلى مصادر المعدات والخدمات بأكثر الأسعار تنافسية.

٢٧ - وإن استخدام المعدات المشتركة من شأنه أيضا أن ييسر التدريب التقني الذي تجريه إدارة عمليات حفظ السلام في قاعدتها السوقية الرئيسية في برينديزي، إيطاليا. وفي هذا المضمار، ستواصل الإدارة توفير مجالات للمشاركين من الاتحاد الأفريقي في التدريب السوقي المجرى في حينه وتوسيع هذه المجالات أيضا. وإذا ما توفر التمويل الضروري، يمكن للإدارة أن ترسل فريقا صغيرا من المدربين إلى الاتحاد الأفريقي لتدريب المدربين في المجال التقني المطلوب.

القدرة الاستراتيجية للمقر العام:

٢٨ - إن قدرة المنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية على تخطيط وإجراء عمليات حفظ السلام لا تزال ضعيفة. وعلى أي حال فإنه، خلال العقود الأربعة المنصرمة، طورت الأمم المتحدة قدرة كبيرة على تخطيط عمليات حفظ السلام وتدشينها وإدارتها وإجرائها. وهذا مصدر قوة ثمين يمكن الاستعانة به لتعزيز القدرة الاستراتيجية للمقر العام للاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية. وبالفعل، فإن هذه الكيانات تواصل طلب الدعم من الأمم المتحدة.

٢٩ - وإنه لأمر حيوي، على المدى القصير إلى المتوسط، أن تواصل الأمم المتحدة مساعدة الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية، مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في تخطيط وإدارة عمليات حفظ السلام بقيادة أفريقية، وخاصة إن كان هناك توقع بأن تتولى الأمم المتحدة المهمة في آخر الأمر. وفي هذا الخصوص، فإن طلب مجلس الأمن إلى في سياق قراره ١٥٥٦ (٢٠٠٤)، بأن أقدم المساعدة إلى الاتحاد الأفريقي في تخطيط بعثة مراقبين موسعة لدارفور يمثل إجراء مستحبا ينبغي تحويله إلى ممارسة متبعة.

٣٠ - كما أن البرامج الأطول أمدا، مثل عمليات تبادل الموظفين أو انتداب موظفي إدارة عمليات حفظ السلام إلى مقر الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية، قد تفيد في مساعدتها على بناء إطار (كادر) من موظفي التخطيط المدنيين والعسكريين الأكفاء. وتستطيع الأمم المتحدة، في هذا الخصوص، إذا زُودت بالموارد الملائمة، أن تتيح للاتحاد الأفريقي قدرة أساسية صغيرة على التخطيط والاستشارة لتساعد في التخطيط الأولي لبعثة لحفظ السلام بقيادة أفريقية وبدئها. ويمكن لهذه القدرة الأساسية أن تتألف من ممثلين عن وحدات سياسية وإدارية وسوقية وعسكرية ووحدات للشرطة المدنية في إدارة عمليات حفظ السلام وبعثاتها الميدانية. وقد تكون ملحقة بشكل مؤقت بمقر الاتحاد الأفريقي على أساس مذكرة تفاهم ولفترة متفق عليها، اعتمادا على احتياجات الإدارة وعملياتها الميدانية. ولا توجد لدى الأمم المتحدة في الوقت الحاضر الموارد التي تمكنها من ضمان هذا النوع من

الدعم في خلال مهلة قصيرة ولفترات مستدامة. ويستلزم الأمر توفير موارد إضافية لتلبية هذا الفيض من الاحتياجات.

٣١ - إن الدور الذي يقوم به مركز العمليات بإدارة عمليات حفظ السلام من حيث إنشائه وتعزيزه لغرفة عمليات الاتحاد الأفريقي مثال ممتاز على كيفية وضع خبرة الأمم المتحدة تحت تصرف شركائها الأفارقة. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٢ وآذار/مارس ٢٠٠٣، أوفدت الإدارة فريقاً من الخبراء إلى أديس أبابا صاغ في وقت لاحق مجموعة من التوصيات مطلوب تنفيذها على مرحلتين خلال فترة ثلاث سنوات. ويمثل إنشاء وصلة ساتلية طرفية ذات فتحة صغيرة جداً لتعزيز الاتصال بين مقر الاتحاد الأفريقي والمكاتب الميدانية أو المبعوثين الخاصين، وإدخال معدات محسنة لعقد المؤتمرات عن بعد وعقد المؤتمرات بواسطة الفيديو، هدفين أساسيين للمرحلة الثانية.

٣٢ - ولقد أثبتت الخبرة أن الإخلال بالقانون والنظام نتيجة رئيسية لكل أوضاع الصراع. وإلى جانب الدور الرئيسي للعسكريين في تحقيق الاستقرار في الأوضاع بعد انتهاء الصراع، لا بد من إعادة بناء قدرة الشرطة في البلد لتحمل مسؤولية الأمن الداخلي. كما تستطيع الأمم المتحدة أن تقدم المشورة إلى خبراء الاتحاد الأفريقي في مجال الإصلاح والعقوبات لتطوير آليات لتقييم أنظمة السجون في عمليات حفظ السلام، على أن يشمل هذا أيضاً نماذج لاقتراحات المشاريع ذات الأثر السريع، وذلك للدعم في حالات الطوارئ والإصلاح الجنائي على المدى الأطول. وعلاوة على ذلك، يمكن لهذا أن يساعد في تحديد الخبرة الإصلاحية المهنية التي قد تكون متاحة للقيام بإصلاح جنائي وتعزيز نظم السجون، بما في ذلك التدريب.

٣٣ - كما تطور الأمم المتحدة موارد لأفضل الممارسات، بما فيها تدريب وضبط المواد التي تستطيع مشاركتها مع الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية والدول الأعضاء.

٣٤ - وينبغي النظر إلى التدابير المذكورة آنفاً باعتبارها جزءاً من سياسة "الباب المفتوح" المصممة كي تتيح للمنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية التوصل بشكل كامل إلى المعلومات المستوفاة حول الصراعات ومناطق الصراع المحتملة في أفريقيا، وأفضل الممارسات والدروس المستفادة، ونماذج تخطيط البعثات، والوثائق الأخرى ذات الصلة. ويمكن تبادل الكثير من هذه المواد إلكترونياً بأقل تكلفة للمنظمة.

خامسا - ملاحظات

٣٥ - أفريقيا الآن هي المسرح الرئيسي لعمليات حفظ السلام. وعموما، فإن هذه الزيادة الكبيرة في عمليات حفظ السلام أمر مستحسن، حيث أنه يعكس عدد الصراعات التي بسببها إلى الانتهاء. ولكن هذه الزيادة تشكل تحديات ضخمة أمام النظام الدولي وهو يناضل لتلبية هذه المستويات المرتفعة من الطلب على عمليات حفظ السلام. ولقد عبر الاتحاد الأفريقي ودوله الأعضاء عن الرغبة في مواجهة كثير من تلك التحديات وأبدت قدرة متعاضمة على مواجهتها. وقد قامت الأمم المتحدة بالفعل بتقديم بعض المساعدة للاتحاد الأفريقي في جهوده، وخاصة من حيث التخطيط. وفي رأيي أنه يجب على المنظمة أن تكون مستعدة لتقديم مستوى جديد من الدعم إلى الاتحاد الأفريقي مع تقدم الاتحاد نحو الأمام، ولهذا سأسعى، عند الاقتضاء، لطلب ولاية وموارد من الأمم المتحدة.

٣٦ - وينبغي لنا، لدى إعداد صفقة الدعم التي ينبغي للأمم المتحدة تقديمها لقدرة الاتحاد الأفريقي على حفظ السلام، أن نسترشد، قبل كل شيء، بمبادئ المرونة والصراحة. وينبغي لنا أن ندعم أي مبادرة تبشر بإضافة قدرة حقيقية لحفظ السلام، حيث تكون مثل هذه القدرة مطلوبة، مع تجنب أي آلية يمكن أن تحد من مجال الحركة أمام الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأفريقي لتحمل بعض العبء عن حفظ السلام الملقى على عاتق تلك القارة. ويتعزز حفظ السلام في أفريقيا حين يستطيع الاستفادة من القوات والمعدات الواردة من مناطق أخرى، كما يتعزز حفظ السلام في أماكن أخرى حين تكون كل الدول، بما فيها الدول الأفريقية، قادرة على المساهمة. وعلاوة على ذلك، فإن للأمم المتحدة مزية نسبية هامة بقدرتها الفريدة على الاستجابة المتكاملة المتعددة الأبعاد. وكما أن من المعترف به أن كثيرا من الصراعات يتم التعامل معها أولا على الصعيد الإقليمي، فإنه ينبغي لصفقة المنظمة من الدعم أن تركز على التخطيط وعلى الدعم المالي والسوقي لبدء عمليات الاتحاد الأفريقي. وينبغي فعل ذلك مع القيام في الوقت نفسه بمقاومة الدافع إلى تحقيق أيلولة كاملة لعمليات حفظ السلام إلى المناطق، والتي أعتقد أنها ستؤدي حتما إلى المزيد من التآكل في الانفتاح والشمولية اللذين هما أقوى نقاط قوة حفظ السلام.

٣٧ - وختاما، ومع أنني أنظر بكثير من التفاؤل إلى التطور السريع لقدرة الأفريقية على حفظ السلام، إلا أنه ينبغي لي أن ألاحظ أيضا وجود حاجة موازية إلى بناء القدرة بعد انتهاء فترة الصراع. ففي كثير من البلدان، مثل سيراليون وليبيريا، وجدت الأمم المتحدة أنها قادرة، من خلال قواتها العاملة في حفظ السلام، على توفير درجة من الأمل على أرض الواقع. وهذا يحتاج إلى أن تتبعه برامج يمكنها أن تحدث انتقالا سلسا إلى سلام دائم: نزع

السلاح، والتسريح وإعادة الإدماج؛ وسيادة القانون؛ وإرساء الديمقراطية؛ وحسن الإدارة. وما لم يتوافر التزام راسخ ودائم في هذه المجالات، فحتى القدرة الأفريقية المعززة في مجال حفظ السلام لن تكون كافية لضمان الانتهاء بلا رجعة من ميراث حيلين من الصراع في أفريقيا. وسوف أوصل إلقاء الضوء على الحاجة الملحة لأن يقدم المجتمع الدولي دعماً كافياً لتعزيز قدرات بناء السلام الأفريقية.